

و من ثم اصبح الخالق ربح لتعريفه تحريم مواليه الردية
 و وقتهم و اوقات طلبهم و اوقاتهم و قد افترض اقسام
 اذ عدا الرواية عن سبوح طهر بان ربح كذا في قوله
 و انقسم ان كان هو الخافي المدلس بفتح اللام سمي
 بذلك لكونه الراوي لم يسم منه حديثا و اتم سنده للحديث
 حتى لم يجد له حديثا من المدلس التوكلية هو اصطلاح الفقهاء
 سمي بذلك لانه الخافي و هو المدلس بصيغة
 من صيغة الاداء فيكون وقع اللفظ بين المدلس و من
 عنده كونه و كذا قال في وقوع بصيغة حرفية لا يجوز فيها
 كان كذا و هكذا ثبت عنه المدلس اذا كان عدلا
 ان لا يثبت له حديث الا اذا خرج فيه بالحدوث على الاصح
 و كذا المرسل في بعض طرفه اذا صدر منه ما لم يلق
 من حديث عنه بل يشترط وسيله و التوفيق بين المدلس و قوله
 و المرسل الخفي و قيل يتصل بكثرة ما ذكرنا و هو ان
 المدلس يتحقق بممن روى عنه عرف لاقوه آية فاما ان
 عاصره و لم يعرف له حديثه فهو المرسل الخفي و من اذ لم
 تعرف المدلس المعاصره و لو يعرف لاقوه فدخل المرسل
 الخفي في تعريفه و الصواب المتفرقة بينهما و يدل على اعتبار
 المدلس في المدلس ذمه المعاصره و عدمه لا بد منها على ما
 اهل العلم

و الصواب ان يثبت المدلس
 لان اللفظ لا يثبت المدلس
 عند الرحمن
 ان يثبت و وقع الحديث الذي
 ان وقع هو مدلس بصيغة كذا
 سطر ان يثبت و اذ الراوي
 الخافي ان يثبت المدلس
 اي سمي ان يثبت المدلس
 كانه كذا
 على
 اي حكمه ثبت عنه المدلس
 بعض اوقات و انما الخفي
 حديثي و لم يعلم انه مدلس
 بصيغة كذا يثبت المدلس
 اذ اصح حديثه بان حديثي
 فلان لانه كذا و كذا
 يثبت قوله حديثي
 عند الرحمن

اهل العلم بالحديث على ان روايه المحض بين كافي عثمان
 التميمي و يثبت ان ابي حازم عن ابي بصير عنه عليه و سلم
 من قبيل الارسال لا من قبيل المدلس و لو كان مجرد الخبر
 يكتفي به في المدلس لكان هو لا مدلسين لانهم عاصروا
 النبي قطعا و لكن لم يعرف هل لقوه ام لا و هو في الخبر
 الذي في المدلس الامام النبي و ابو بكر الزرار و كلام
 الخليل في الكفاية بتعريفه و هو المعتبر يعرف عدم
 العلاقات بخباره من نفسه بذلك و يجوز ان يطلع و لا يظن
 ان يقع في بعض الطرق زياده راو بينهما لا احتمال فيكون
 من الخزيه و لا يحكم في هذه الصورة بحكم كافي لثبوت احتمال
 الاتصال و لا لقطع و قد ضعف فيه الخليل كذا
 التفصيل لهم المرسيل و كان سالما في متصل ابا سعيد
 و انما هنا اقسام حكم الارسال و انما في المدلس
 يكون بعضه اشياء و بعضها يكون من اثار القبح من بعض خمسة
 منها يتصل بالعدالة و منه يتصل بالاعتقاد و لا يثبت
 بغير احد الخمسة و الا في المصلحة اتفقت ذلك و هي ترتيبها
 على الاستدلال في موجه الارسال و يثبت المدلس لان الظن
 اما ان يكون كذا في الراوي في الحديث النبوي حديثه
 و السلام بان يروي عنه ما لم يقبله عليه و لم يقرأ له

المتقدمون انهم ادركوا
 اي حديثه في عصر النبي و لم
 ثم سئلوا بعده جازي